في وقت لا تزال فيه تونس تحت وقع القرارات التي اتخذها الرئيس قيس سعيّد، ووصلت إلى حد تفرده بالسلطة، اهتزت حركة «النهضة» أمس السبت بإعلان أكثر من 100 قيادي فيها استقالتهم، معتبرين أنها فشلت في مواجهة الإجراءات الانقلابية التي يشكل التصدي لها أولوية

ارتدادات إجراءات سعيّد تضرب «النهضة»

استقالات من الحركة بعد الفشل في مواجهة القرارات الانقلابية

تونس ـ **آدم يوسف**

لا تزال الساحة التونسية تحت تأثير تداعيات الإجراءات الانقلابية في 25 يوليو/تموز الماضي وما تبعها من قرارات أصدرها الرئيس التونسي قيس سعيّد، وآخرها يوم الأربعاء الماضي، وجمع فيها كل السلطات بيده، أكان بإعطاء نفسه حق إصدار تشريعات بمراسيم رئاسية، وتولي السلطة التنفيذية بمعاونة حكومة، وذلك بعد تعليقه عمل البرلمان وإقالة حكومة هشام المشيشي، ليؤدي هذا المشهد كله وفشل الأحزاب المعارضة للانقلاب في التصدي له، إلى هزّة كبيرة في حركة «النهضة» أمس السبت التي شهدت استقالة أكثر من مائة قيادي منها، وذلك بعد خلافات كبيرة مع قيادة الحركة. ويعكس هذا التطور وضعاً مشابهاً لما تعيشه بقية الأحزاب من انقسامات وانشقاقات تعمقت أكثر بتراجع ثقة التونسيين في الأحزاب التي استهدفها سعيّد بشكل واضح من خلال عزلها وتهميشها، لكن يبقى أمام المنسحبين من «النهضة» مواجهة الانقلاب ضمن حراك وطني بدأ يتوسع ليشمل معظم الأحزاب التونسية الكبرى، على الرغم من عدم اجتماعهم في جبهة واحدة.

وأعلن 113 قيادياً بارزاً في «النهضة»، في بيان نشر فجر أمس السبت، استقالتهم من عضوية الحركة «احتجاجاً على الإخفاق في الإصلاح من داخل الحركة على الرغم من محاولات متواصلة منذ أكثر من سنتين». وحمّل المستقيلون في بيان، المسؤولية لـ«الخيارات السياسية الخاطئة لقيادة حركة النهضة»، ما أدى إلى «عزلتها وعدم نجاحها في الانخراط الفاعل في أي جبهة مشتركة لمقاومة الخطر الاستبدادي الداهم الذي تمثله قرارات 22 سبتمبر 2021». وجاء في بيان الاستقالة أيضاً «اعتراف (المستقيلين) بالفشل في إصلاح الحزب من الداخل وتحميل القيادة الحالية المسؤولية الكاملة في ما وصلت إليه النهضة من العزلة في الساحة الوطنية. وفيما انتهى إليه الوضع العام بالبلاد، ما أفسح المجال للانقلاب على الدستور وعلى المؤسسات المنبثقة عنه»، وفق نص البيان. وضمت قائمة المستقيلين وزراء سابقين ونواباً وقيادات وازنة في مجلس الشورى وهياكل جهوية للحزب، غالبيتهم من مجموعة المائة التي كانت قد أعلنت معارضتها منذ نحو سنتين لقرار تأجيل المؤتمر الحادي عشر، ونوايا التمديد لرئيس الحركة راشد الغنوشي لولاية جديدة. ومن بين الأسماء التي وقّعت بيان الاستقالة، وزير الفلاحة الأسبق الذي شغل رئاسة «النهضة» في أوج أزمة خلافها مع النظام السابق في التسعينيات، محمد بن سالم، ووزير الصحة الأسبق عبد اللطيف المكي، والوزير الأسبق لحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية النائب سمير ديلو، إضافة إلى عدد من النواب منهم جميلة الكسيكسي ونسيبة بن علي ومعز بالحاج رحومة وغيرهم.

وعجّل الخلاف داخل مجلس الشورى الذي عُقد أول من أمس الجمعة برئاسة الغنوشي من استقالة القيادات الغاضبة، التي قدّمت عريضة من خمسين نائباً لسحب الثقة من رئيس مجلس الشورى، عبد الكريم الهاروني، وتعيين قيادات جديدة لمجابهة تطورات الوضع الانقلابي الذي تعيشه البلاد، بحسب ما أكد قيادي بارز في الحركة لـ«العربي الجديد». وازداد الاحتقان بسبب رفض تعديل القيادة الحالية للحركة، ليتعزز الغضب بسبب ما اعتبره المستقيلون التفافاً على مطالبهم من خلال تعيين الغنوشي مكتباً تنفيذياً جديداً بالوجوه نفسها التي تسببت في الأزمة وقيادة المرحلة، بحسب المصدر، بعد أن كانوا قد طالبوا بتغيير القيادة وتراجع الشخصيات التي قادت المرحلة السابقة، وإفساح المجال أمام قيادات جديدة أكثر مقبولية في الساحة.

وأكد القيادي المستقيل سمير ديلو لـ«العربي الجديد» أن «هذا القرار جاء بعد مشاورات كثيرة ومحاولات للإصلاح من داخل الحركة، ولكن جميع المحاولات باءت بالفشل ولم تبق هناك أي فرصة للإصلاح من الداخل». وأضاف «هذا القرار مرتبط كذلك بخيارات رئيس الحركة راشد الغنوشي الذي يرفض الإصلاح». وتابع أن «حركة النهضة وصلت إلى حالة من العزلة بعد 25 يوليو»، مرجحاً وجود استقالات أخرى في الطريق. وعرفت «النهضة» نزيفاً من الاستقالات منذ سنتين بسبب رفض طلبات التغيير والإصلاح من داخلها، إذ سبق أن استقال منها كل من القيادي البارز عبد الحميد الجلاصي في مارس/آذار 2020، إلى جانب استقالة الوزير السابق والمستشار السياسي السابق للغنوشي، لطفي زيتون، بالإضافة إلى استقالة مدير مكتب الغنوشي، زبير الشهودي. وقال القيادي محمد بن سالم، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن أسباب الاستقالة تعود بالأساس إلى «الياس من الإصلاح من الداخل، فمنذ سنوات، وتقريباً منذ المؤتمر العاشر للحزب، حاولت هذه المجموعة الإصلاح من الداخل». وأضاف أن «مجموعة المستقيلين اختارت التحرر من الانتماء لحزب النهضة حتى تساهم في الدفاع عن الديمقراطية في البلاد، لأنه بعد 25 يوليو أصبحت النهضة غير قادرة على التنسيق مع بقية القوى بسبب قيادتها». واعتبر أن «النهضة ساهمت في هذه الأزمة ولم تكن الوحيدة المسؤولة»، مشيراً إلى أنه «كان من المفروض على من أوصل البلاد وساهم في ذلك وأوصل الحركة إلى هذا المستوى من اللاشعبية أن يتراجع وأن يفوض المسؤوليات لقيادة وشخصيات تحظى بالمقبولية المجتمعية حتى يقوموا بتحالفات للدفاع عن الديمقراطية». وقال إنه «من غير المستبعد الذهاب نحو تكوين حزب أو هيكل سياسي جديد». وكتبت النائبة جميلة الكسيكسي على صفحتها في «فيسبوك»: «سنوات من الدفع داخليا نحو قيادة أفضل للحركة والبلاد لم تثمر للأسف. مواجهة الانقلاب ضمن الحراك الوطني أوجب الواجبات الآن». في المقابل، علّقت القيادية في «النهضة» سناء المرسني على الاستقالات بأن «النهضة ليست جماعة أو طائفة كما يروج له دائماً، وهي حزب سياسي مدني تصير فيه نقاشات حادة واختلافات جوهرية في التقديرات السياسية وفي كيفية إدارة الحزب، وطبيعي أن تحصل فيه استقالات ومراجعات، ولكن من غير الطبيعي أن نقبل بتخوين أو تجريم من استقالوا، وهم سيبقون دائماً وأبداً منتمين لمشروع حركة النهضة وهو أكبر من الأشخاص جميعهم». وأوضحت في تدوينة على «فيسبوك» أن «هذا لا يعني أن من لم يستقل من النهضة لا رأي عنده ولا موقف، مطلقاً، ففي داخل النهضة أغلبية صامتة وجيل جديد مؤمن بالإصلاح والتغيير من الداخل، وسيفعل ما لم تفعله القيادة الحالية ولا حتى القيادات المستقلة في جعل حركة النهضة حزبا يستجيب فعلا لما أراده التونسيون يوم وثقوا في النهضة في 2011 وفي 2014 وفي 2019»، وأضافت «المعركة اليوم ليست داخل النهضة، المعركة هي معركة حماية الديمقراطية والدولة من خطر العودة لمربع الاستبداد، واليوم لا راية تعلو فوق راية الوطن».

للحديث تتمة...

تحريك الملف السوري لمصلحة من؟

عيسى سميسم

تقوم المعارضة السورية وفي مقدمتها الائتلاف الوطني، بالعديد من التحركات على المستوى الدولي من أجل تحريك الملف السوري، وفي سبيل استعادة شيء من شرعيتها وفعاليتها على الساحة الدولية. فقد أجرى الرئيس الجديد للائتلاف سالم المسلط، منذ توليه هذا المنصب، العديد من اللقاءات مع مسؤولي الدول المعنية بالقضية السورية، كما شكّل وفداً كبيراً توجّه للولايات المتحدة بالتزامن مع اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتقى مسؤولين أميركيين وأوروبيين بالإضافة إلى وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، سعياً لتحريك الملف السوري باتجاه تطبيق قرار مجلس الأمن 2254، وفي سبيل كسب موقف مؤيد للمعارضة والضغط على النظام من أجل تحريك عمل هيئة التفاوض، واللجنة الدستورية، وتحقيق تقدم في الملفات التي لا يزال يرفض التجاوب حيالها.

إلا أن سعي المعارضة لتحريك الملف السوري قابلته تحركات للنظام وروسيا على أكثر من صعيد، فخلال الفترة الماضية تخلت موسكو عن دور الضامن وقامت بإجبار معظم سكان درعا على توقيع اتفاقات تسوية مع النظام مهددة بعمل عسكري في حال رفض الانصياع للاتفاقات الجديدة. كما كثفت روسيا من عملياتها وعمليات النظام في البادية السورية ضد خلايا تنظيم «داعش» بهدف تسويق النظام كمحارب للإرهاب وكشريك للمجتمع الدولي بمحاربته. وعلى الصعيد السياسي، استغل النظام بدعم روسي اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، لكسر العزلة المفروضة عليه، فالتقى وزير الخارجية السوري فيصل المقداد بوزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي لأول مرة منذ بدء عزلة النظام دولياً بعد الثورة السورية. كما التقى المقداد في نيويورك وزير الخارجية المصري سامح شكري، بالموازاة، تحاول موسكو إعادة النظام إلى جامعة الدول العربية. مما سبق يتضح أن تحريك الملف السوري ضمن الظرف الراهن كله يسير باتجاه تعويم نظام بشار الأسد، بدلاً من السير نحو فرض حل سياسي عادل في سورية يقوم على قرارات الشرعية الدولية، بسبب عدم امتلاك قوى المعارضة أوراق قوة حقيقية، فيما يبذل حلفاء النظام جهوداً استثنائية من أجل الحفاظ عليه، في وقت لا تتوافر إرادة دولية بشكل عام وأميركية خصوصاً، لدفع حل سياسي في سورية.

18 منظمة تدين «الانفراد بالحكم»

دانت منظمات حقوقية تونسية ودولية، أمس السبت، قرارات الرئيس التونسي قيس سعيّد، واعتبرتها «انفراداً بالحكم» و«انحرافاً غير مسبوق». واعتبرت 18 منظمة، بينها «منظمة العفو الدولية» (فرع تونس) و«هيومن رايتس وتش» و«المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب» و«الجمعية التونسية للدفاع عن الحريّات الفردية»، في بيان مشترك، أن سعيّد «عكس القاعدة العامة لعلوية الدستور، بإعطائه المراسيم الرئاسية مرتبة قانونية أعلى من الدستور». واعتبرت أن ضمّ سعيّد لكلّ صلاحيات التشريع يشكل «أولى الخطوات نحو الاستبداد في تونس».

نجحت الحركة في تصدّر المشهد الحزبي لسنوات (فتحي بلعيد/فرانس برس)

أنصار الرئيس يحرقون الدستور
مشاورات لتوحيد اليسار التونسي

تونس ـ **بسمة بركات**

أحرق متظاهرون من أنصار الرئيس التونسي قيس سعيّد الدستور، داعين إلى إلغائه تماماً وعدم العودة إلى الوراء، فيما شرعت بعض الأحزاب اليسارية بإجراء اتصالات ومشاورات للنظر في خطواتها المقبلة لمواجهة القرارات التي اتخذها سعيّد أخيراً.

ورفع عشرات الداعمين لسعيّد، خلال تظاهرة أمام المسرح البلدي بشارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة أمس السبت، شعارات مؤيدة للقرارات التي أعلنها الرئيس في 25 يوليو/تموز الماضي، بتعليق عمل البرلمان ورفع الحصانة عن النواب وإطاحة الحكومة. وشدّد المتظاهرون على «دعمهم المطلق للقرار الرئاسي 117» الذي علق به سعيّد الدستور وانفرد من خلاله بالسلطات، داعين إلى «محاسبة أحزاب الحكم ورموزه، وخصوصاً زعيم حركة النهضة راشد الغنوشي».

وأثار إحراق عدد من المتظاهرين نسخة من الدستور، وتمزيق آخرين لنسخ، استياء واسعاً وجدلاً حول تجاوزهم للقانون وسط مطالب بملاحقتهم قضائياً. وقال الأمين العام للحزب الجمهوري، عصام الشابي، على صفحته في «فيسبوك» إشارة الانطلاق للخروج عن الدستور والانقلاب عليه، الفاشيون الجدد يحرقون أمام المسرح البلدي نسخة دستور ثورة الحرية والكرامة الذي ارتقى بهم من وضعية العبيد إلى رتبة المواطنة». واعتبر الأمين العام لحزب التيار الديمقراطي غازي الشواشي أن حرق الدستور «أول خطوة لإدخال البلاد في حالة فوضى عارمة».

من جهة ثانية، شرعت بعض الأحزاب اليسارية بإجراء اتصالات ومشاورات للتوحد في وجه سعيّد. وقال عضو المكتب السياسي لحزب «العمال» اليساري وائل نوار، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إنّ «المطلوب اليوم توحيد العمل والصف من أجل جبهة مدنية تضم العائلة اليسارية وعديداً من الأحزاب والقوى السياسية ومكونات المجتمع المدني للتصدي للانقلاب»، كاشفاً أنّ «هناك اتصالات ومشاورات مع عديد من الفاعلين من اليسار». وأضاف: «صحيح أنها لم تتحول بعد إلى جبهة مدنية، ولكنها بصدد التشكل وسيتم الإعلان عنها حالما تنضج»، مشدداً على أنه «يجب ألا يكون هدف الجبهة رجعياً أو أن تطالب بالرجوع إلى ما قبل 25 يوليو أو تتحالف مع الأحزاب التي أوصلت البلاد إلى ما وصلت إليه». ورأى رئيس «الحزب الاشتراكي» محمد الكيلاني، في تصريح لـ«العربي الجديد» أنّ على الأحزاب اليسارية أن «تتفق على الخطوات القادمة وعلى برنامج مشترك وليس التحرك بصفة فردية».

الشواشي: حرق الدستور خطوة لإدخال البلاد بفوضى

التوتر المغربي الجزائري: هل ينزلق لصدام عسكري؟

يبدو أن العلاقات بين الجزائر والمغرب دخلت نفقاً مظلماً، ما يجعل المنطقة مفتوحة على استمرار التصعيد السياسي أو تحوله إلى مواجهة عسكرية

الرباط ـ **عادل نجدي**

منطقة لا تهدأ ومفتوحة على جميع السيناريوهات. أصبح هذا عنوان المغرب العربي، في ظل تصعيد لم يتوقف منذ نحو شهر، بعد قطع الجزائر علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب، وسيطرة مخاوف من اقتراب البلدين أكثر من حافة الهاوية. وفي وقت تتجه فيه الأنظار إلى الموقف المغربي من قرار الجزائر إغلاق المجال الجوي أمام الطائرات المغربية المدنية والعسكرية، يبدو أن الأزمة بين البلدين تتجه نحو مزيد من التعقيد في ظل واقع إقليمي مضطرب، وهو ما بدا في تصريح مسؤول ملف دول المغرب العربي في الخارجية الجزائرية عمار بلاني، لـ«رويترز» الجمعة الماضي، أنه «من غير الممكن استبعاد اللجوء لإجراءات إضافية»، من دون أن يحددها.

وأياً تكن دوافع القرارات الجزائرية التي توالت على امتداد الأسابيع الماضية، فإن المؤكد أنها خلقت حالة من القلق في عموم المنطقة، وطرحت علامات استفهام حول أفق التوتر بين الجارين، وإلى أين يمكن أن يصل.

ولا تكاد العلاقات الجزائرية المغربية تتلمّس طريقاً لحلّ الخلافات بين البلدين، حتى تعيد التصريحات السياسية الأزمة إلى نقطة بداية الخلاف الحاد. ويشكل ملف الصحراء أبرز القضايا الخلافية بين الجزائر والمغرب، إذ تتهم الرباط الجزائر بتقديم الدعم لجبهة «البوليساريو»، فيما تعتبر الجزائر القضية مسألة أممية.

وخلال الأشهر الماضية ارتفع التوتر السياسي والإعلامي بين الجزائر والمغرب إلى درجة تكاد تكون غير مسبوقة، بعد أن أدخلت التصريحات السياسية العلاقات بين البلدين مرحلة الأزمة، على خلفية موقف الجزائر من فتح دول أفريقية قنصليات لها في العيون والداخلة، أكبر مدن الصحراء، ومن تأمين الجيش المغربي معبر الكركرات الحدودي الفاصل بين المغرب وموريتانيا. كما أدخلت إشارة السفير المغربي في الأمم المتحدة عمر هلال، خلال اجتماع دول مجموعة عدم الانحياز، يومي 13 و14 يوليو/تموز الماضي، إلى «استقلال شعب القبائل» في الجزائر، في رد على إعلان وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة دعم حق تقرير مصير سكان الصحراء، البلدين في أزمة جديدة بعد قرار الجزائر استدعاء سفيرها في الرباط. ولم تؤدِّ دعوة العاهل المغربي محمد السادس، في خطاب العرش في 30 يوليو الماضي، إلى الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، لـ«العمل معاً، في أقرب وقت يراه مناسباً، على تطوير العلاقات الأخوية»، ولا رسائل الطمأنة للقادة الجزائريين بأن «الشر والمشاكل لن تأتيهم أبداً من المغرب»، إلى «فتح صفحة جديدة» في العلاقات بين المغرب والجزائر وطي صفحة الخلافات، وإلى تحسّن العلاقات بين الدولتين الجارتين.

وفي ظل تزايد الهوة بين المغرب والجزائر، واتساع دائرة الخلاف بينهما، تبدو العلاقات بين الجارين مقبلة على امتحان صعب، بعد أن دخلا خلال الأيام الماضية نفقاً مظلماً، يجعل المنطقة ككل مفتوحة على احتمالين لا ثالث لهما، إما استمرار التصعيد السياسي أو تحوله إلى مواجهة عسكرية.

في السياق، توقع القيادي في حزب «العدالة والتنمية» الرئيس السابق للجنة الخارجية في مجلس النواب (الغرفة الأولى للبرلمان المغربي) يوسف غرابي، أن يبقى التوتر في حدود التصعيد السياسي، وألا يتطور الأمر إلى مواجهة عسكرية. وأكد، في حديث مع «العربي الجديد»، أن الذهاب نحو خيار الحرب والصدام العسكري له كلفة ثقيلة سيعيد المنطقة إلى العصور الحجرية. وأوضح غرابي أن خيار الحرب في منطقة ملتهبة لا تتحكم فيه إرادة السلطات الجزائرية بمفردها، وإنما هو محكوم بخطوط حمراء تفرضها القوى الدولية الكبرى، ولا يمكن لتلك السلطات تجاوزها. ولفت إلى أن تلك القوى لا يمكن أن تسمح بتوتر يذهب إلى حد الاصطدام العسكري بين الرباط والجزائر.

يشكل ملف الصحراء أبرز القضايا الخلافية بين البلدين

يوسف غرابي: خيار الحرب لا تتحكم فيه الجزائر بمفردها

من جهته، رأى أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض بمراكش، عبد الفتاح البلعمشي، أن قرار الجزائر إغلاق الأجواء في وجه الطائرات المغربية المدنية والعسكرية، غير مفهوم وغير مبرر، على اعتبار أن أقصى ما يمكن تصل إليه الأطراف والدول في أي صراع هو قطع العلاقات الدبلوماسية، وهو ما قامت به الجزائر الشهر الماضي. واعتبر البلعمشي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن التصعيد الذي تعرفه العلاقات بين البلدين لن يؤدي إلى مواجهة مباشرة بينهما، وذلك بالنظر إلى غياب أي استعداد للحرب من كلا البلدين. وقال: «استبعد أن تكون هناك حرب في المنطقة لأسباب ليست ذاتية وإنما استراتيجية. ويبدو أنه من الصعب أن تكون هناك أي مواجهة، باستثناء إن اندفعت الجزائر إلى أي تهور أو دفع جيشها البوليساريو للقيام بأي تصرف».

لكن الباحث في العلاقات الدولية بوبكر أونغير قال إن «التوتر بين المغرب والجزائر يسير نحو الأفق المسدود والمظلم، خصوصاً في ظل إصرار جزائري على الإمعان في استفزاز المغرب والإضرار به». واعتبر، في حديث مع «العربي الجديد»، أن ارتفاع نفقات التسلح الجزائري أخيراً، وإجراء مناورات عسكرية على الحدود، بالإضافة إلى التغيير الذي طرأ أخيراً على رأس قيادة القوات المسلحة الملكية المغربية، يبين أن عنصر الثقة بين البلدين لم يعد موجوداً، وأن جميع عوامل الأزمة قد اكتملت. ولئن كان احتمال تحول التوتر الحالي إلى حرب بين البلدين مستبعداً، برأي أونغير، على اعتبار أن قرار السلم والحرب في المنطقة المغاربية ليس بأيدي دولها وحدها، بل يهم أطرافاً إقليمية ودولية كثيرة، إلا أن التفاؤل باستبعاد الصدام العسكري لا يجب أن يحجب الرغبة الجامحة لدى بعض القابضين على زمام السلطة في الجزائر في اندلاع مواجهة عسكرية مع المغرب خدمة لمآرب سياسية داخلية، وفق الباحث المغربي.

رهان جزائري على الضغوط

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

تضع كل المؤشرات الراهنة، الأزمة الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب في اتجاه مزيد من التعقيد والتصعيد السياسي، خصوصاً على ضوء قرار الجزائر الجديد القاضي بإغلاق المجال الجوي أمام الطائرات المغربية. لكن السؤال الذي يُطرح في الوقت الحالي، هو عن المدى الأقصى الذي يمكن أن تصل إليه الأزمة؟

في آخر تصريح له لقناة أميركية، وضع وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة سقفاً سياسياً للأزمة مع المغرب، بالتزام الجزائر «طريقة حضارية» في إدارة الأزمة. ووجّه رسالة طمأنة بحرص الجزائر على استبعاد أي حلول غير سياسية، أو ما وصفه «الوصول إلى وضع غير مرغوب فيه». ويقصد بهذا الوضع، الصدام المباشر بين البلدين. بل إن لعمامرة اعتبر أن إقدام الجزائر على قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب، كان «طريقة حضارية لإنهاء وضع لا يمكن أن يستمر أكثر دون التسبب في ضرر، ويهدد بدفع البلدين إلى طريق غير مرغوب فيه».

لكنّ تطوراً لاحقاً بإغلاق الجزائر أجواءها أمام جميع الطائرات المغربية، سبقه قرار بعدم تجديد اتفاق أنبوب الغاز العابر للمغرب (تنتهي آجاله في شهر أكتوبر/تشرين الأول المقبل)، دفع إلى التساؤل مجدداً عما إذا كانت الخيارات السياسية ما زالت مفتوحة على مزيد من القرارات التصعيدية، وعن مدى المواجهة السياسية المستمرة بين البلدين، خصوصاً بعد ثالث تدخل دبلوماسي مغربي يثير قضية استقلال منطقة القبائل شرقي الجزائر، ويتحدث عما يصفه «تقرير مصير الشعب القبائلي»، ما يعني أن الأزمة الدبلوماسية بدأت تتطور إلى مواجهة سياسية في المحافل الدولية من جهة، وغياب أي مؤشرات لحلها في وقت قريب. وزاد المخاوف تصريح يوم الجمعة الماضي لمسؤول ملف دول المغرب العربي في وزارة الخارجية الجزائرية لما أراده التونسيون يوم وثقوا في النهضة في 2011 وفي 2014 وفي 2019»، وأضافت «المعركة اليوم ليست داخل النهضة، المعركة هي معركة حماية الديمقراطية والدولة من خطر العودة لمربع الاستبداد، واليوم لا راية تعلو فوق راية الوطن».

رفض لعمامرة أي وساطة في الأزمة (وحيد الدرسون/فرانس برس)

وعن ذلك، لفت الباحث السياسي المختص في القضايا الأمنية عمار سيغة، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى أن «المعلومات المتوفرة تؤكد أن الجزائر اتخذت مزيداً من الترتيبات في الناحية العسكرية الثالثة التي تشمل منطقة الحدود مع المغرب. ووضعت تلك الوحدات في حالة تأهب ويقظة قصوى. وهذا يعني أن الجزائر تضع في الاعتبار إمكانية الذهاب نحو تصعيد أمني، مع الاعتقاد أيضاً أن الحشد الظاهر على مستوى البلدين لا يعدو أن يكون جزءاً من حرب باردة، مع سعي كل طرف لفرض وجهة نظره، والمواجهة العسكرية لن تكون في المدى القريب». وأشار إلى أن احتمالات التصعيد الميدانية «قد تكون في المنطقة الغربية الجنوبية القريبة إلى منطقة تندوف والأراضي الصحراوية التي تسيطر عليها جبهة البوليساريو، ويمكن أن نتوقع تصعيداً للمواجهة بين المغرب وقوات جبهة البوليساريو، والأخيرة لن تتوانى الجزائر عن دعمها وتقديم المساعدة اللوجستية والعسكرية لها».

لكن ومع حالة التوجس والقلق والحرب الباردة القائمة بين الجزائر والمغرب، فإن هناك شبه إجماع على استبعاد فرضية الصدام الميداني، لاعتبارات سياسية خاصة من الجزائر التي لا تريد ذلك. ورأى الكاتب والمحلل السياسي، مدير شبكة «أخبار الوطن» رياض هويلي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «هناك محدداً رئيسياً لطبيعة إدارة الجزائر للأزمة مع المغرب ومجمل أزماتها مع الدول، وهو نهج الخيار السلمي». وأضاف: «أعتقد أن الجزائر أيضاً ستوظف كلّ الأوراق الضاغطة على النظام المغربي، السياسية والاقتصادية والدبلوماسية». وتابع: «يبقى من المحتمل أن يرتكب المغرب حماقة سياسية قد يكون مدفوعاً إليها من أي طرف، عندها لا يكون أمام الجزائر إلا الدفاع عن سيادتها، وهذه هي الحالة الوحيدة التي يمكن أن يحدث فيها صدام لا نتمناه، وليست المنطقة بحاجة إلى وضع كهذا».

شرق غرب

تبون: الجزائر تعرضت لمحاولات تفجير داخلي

أكد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون (الصورة)، أمس السبت، وجود محاولات لتفجير الوضع الداخلي في البلاد وإثارة البلبلة، بالإضافة إلى هجوم إعلامي مركّز من 97 موقعاً إلكترونياً في دول الجوار، باستثناء تونس. وشدد، خلال إشرافه على مؤتمر لحكام الولايات، على أن «الجزائر، بقدر ما هي قوة سلام في المنطقة، فإنها قوة ضاربة».

(العربي الجديد)

بغداد ترفض مؤتمر أربيل التطبيعي

أعلنت الحكومة العراقية، في بيان أمس السبت، رفضها لمؤتمر عقد في مدينة أربيل بإقليم كردستان العراق، أمس الأول، شاركت فيه شخصيات مختلفة دعت إلى التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي. وقال المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، في بيان، «تؤكد الحكومة أن هذه الاجتماعات لا تمثل أهالي وسكان المدن، التي تحاول هذه الشخصيات بباس الحديث باسم سكانها». وأضاف أن «طرح مفهوم التطبيع مرفوض دستورياً وقانونياً وسياسياً في الدولة».

(العربي الجديد)

عقيلة صالح: سنسلم السلطة لمجلس نواب منتخب

أعلن رئيس مجلس النواب الليبي، عقيلة صالح (الصورة)، في مقابلة مع قناة «218» المحلية، أمس السبت، أن المجلس سيسلم السلطة لآخر جديد فور انتخابه، موضحاً أن إعلان ترشحه للرئاسة، قبل فتح

باب الترشح، «غير مناسب». وبرر صالح سحب الثقة من حكومة الوحدة، الثلاثاء الماضي، بأنه «كان خوفاً من استمرارها في توقيع عقود سترتب ديوناً كبيرة على عاتق الشعب». وأضاف: «لا يوجد أي قيد على الحكومة داخلياً، فالقيد الوحيد هو على العقود طويلة الأمد».

(الأناضول)

تعديلات وزارية في الإمارات

أعلن رئيس وزراء الإمارات وحاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، أمس السبت، إجراء تعديلات وزارية، تضمنت تعيين وزيرين جديدين للمالية وللبيئة. وجرى تعيين الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم وزيراً للمالية ونائباً لرئيس الوزراء. كما تم تعيين محمد بن هادي الحسيني وزيراً للدولة للشؤون المالية ليحل محل عبيد حميد الطاير، بينما جرى تعيين مريم المهيري وزيرة للتغير المناخي والبيئة.

(رويترز)

غارات روسية مكثفة على إدلب

شنّت الطائرات الحربية الروسية، أمس السبت، غارات جوية مكثفة استهدفت منطقة الفوعة شماليّ محافظة إدلب شمال غربيّ سورية، والأطراف الغربية لمدينة إدلب، ومنطقة سهل الغاب غربيّ محافظة حماة، وتلال الكبانة في ريف اللاذقية الشرقي، وسط تحليق مكثف لطائرات الاستطلاع الروسية في المنطقة. وقال الناشط علي حاج سليمان إنّ «طائرتين نفذتا غارتين استهدفتا أطراف بلدة الفوعة شمالي مدينة إدلب، بالإضافة إلى غارتين استهدفتا عين شيب غربيّ إدلب».

(العربي الجديد)

مرشح لانتخابات مجلس الشورى القطري عن الدائرة الانتخابية الثانية

هتمي بن علي خليفة الهتمي..

عضو مجلس إدارة شركتي «الميرة» و «الملاحة»

الحكمة والحيادية, كلمتان مفتاحيتان يمكن من خلالهما اختصار كثير من الكلام الذي يمكن أن نقوله في تفسير سبب الريادة التي تتمتع بها دولة قطر إقليمياً وعالمياً.

المعايير المعتمدة لتصنيف أي دولة معروفة للجميع، ويكفي النظر في ترتيب قطر في مؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية العالمية لتعرف معنى أن تحتل قطر مرتبة الريادة بامتياز، فهي الأولى عربياً في ترتيب مؤشر السلام العالمي لعام 2020، وهذا يعني أنها من أكثر الدول أماناً وسلاماً مجتمعياً في المنطقة، كما أنها تحتل مرتبة عالمية متقدمة في مؤشر الحرية الاقتصادية، وفي مؤشر مشاركة المرأة في القوى العاملة، وحققت المركز الثاني عربياً على ترتيب مؤشر تنمية الشباب العالمي 2020، وهذه كلها مؤشرات تخضع لعملية تصنيف وتقييس صارمة جداً، ولا يمكن أن تتأثر بعوامل حجم الدولة ولا عدد سكانها أو مواردها، فتلك البيانات تصلح في تصنيفات أخرى تتفوق فيها قطر أيضاً، مثل اعتبار مواطنيها من أكثر الأشخاص دخلا في العالم، أو جامعاتها ومستشفياتها وبنيتها التحتية من بين الأفضل والأكثر تطوراً في المنطقة والعالم.

إن السعي للتميز والريادة، على الأقل إقليمياً، أصبح هدفاً قطرياً بامتياز، ومن هذا المنطلق يمكن فهم حرص القيادة القطرية الرشيدة على التمكين للشعب القطري، وتحقيق أسباب المشاركة الشعبية في إدارة الشأن العام، وتطوير العمل التشريعي والرقابي من خلال مجلس شورى بصلاحيات حددها الدستور القطري مسبقاً، وتتمثل في تولي سلطة التشريع، وإقرار الموازنة العامة للدولة، وممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية.

ويتجه المسار الانتخابي الحالي في قطر إلى ترسيخ مبدأ الشورى في كل شيء يمس حياة القطريين، في تأكيد مساهمة نواب المجلس الفعلية في التعبير عن مشاغل المواطنين بقطع النظر عن دوائرهم الانتخابية، وفي تجسيد الحق في التمتع بثمار التنمية العادلة بين جميع مناطق الدولة، وفي تكافؤ المهام والفرص بين جميع فئات المجتمع، وفي توفير فضاء شرعي لممارسة حق الرأي والتعبير بكل حرية ومسؤولية، وهذه هي الأسس التي تجعل التجربة السياسية التي تقدم عليها دولة قطر بانتخابات مجلس الشورى متميزة بالحكمة، وبقدرتها العالية على تحصين "النسيج الاجتماعي" الداخلي، وتقوية "الجبهة الداخلية" لتكون تجسيدا فعليا لعقود طويلة من التفاهم والتكاتف والتلاحم بين المواطنين والقيادة الشابة والحكيمة لهذا الوطن.

ولعل الناظر في تنوع البرامج الانتخابية للمرشحين لمجلس الشورى، وأنا من بينهم مرشحا عن الدائرة الثانية (فريج الهتمي)، وحرص الناخبين على الاقتراب أكثر من مشاغل المواطن القطري، وطموحاته المستقبلية، وتوقعاته من أداء مجلس الشورى المنتخب، تقدم صورة عن هذا المجلس الذي أرى أنه سيولد كبيرا ومكتملا، وسيكون أيقونة للحوار والتشاور بين الحكومة والشعب، وعنوانا على أن التميز القطري لم يتحقق في الاقتصاد أو الرياضة أو التعليم أو البنية التحتية فقط، بل في السياسة أيضا.

أما الحيادية فهي المظهر الثاني الذي أصبحت تتميز به دولة قطر، وهو ما يجعلها عنوانا عالميا لكل من يرغب في تحقيق السلام العالمي، أو إدارة التفاوض المحترف بين الفرقاء الدوليين، أو المساهمة في حل المشاكل العالم بقدر عال من المسؤولية والاتزان.

ولعل أبرز مظهر لهذا الدور القطري الفعال، في ترسيخ قيم السلام والعدالة والمساواة بين دول العالم، هو توفقها في قيادة وساطات دولية ناجحة في كثير من مناطق النزاع في العالم، منذ الوساطة في اليمن بين عامي 2007 و2008، والوساطة بين الأطراف اللبنانية عام 2008، والوساطة بين السودان وتشاد عام 2009، والوساطة بين جيبوتي وإريتريا عام 2010، والوساطة القطرية بين الحكومة السودانية وبعض المكونات السودانية المعارضة عام 2011، والوساطة بين حركتي فتح وحماس لتهدئة الأجواء الفلسطينية عام 2012، والوساطة بين قبائل التبو والطوارق الليبية عام 2015، وآخرها الوساطة بين حركة طالبان والولايات المتحدة بين عامي 2018 إلى 2020، والتي توجت بتوقيع اتفاقية سلام في الدوحة في فبراير الماضي، بالإضافة للرعاية القطرية لمحادثات السلام الأفغانية - الأفغانية.

يجب الاعتراف بأنه ليس من السهل إدارة مفاوضات بين أطراف مختلفة ومتنازعة وربما متحاربة لعقود طويلة، لأن هذا يتطلب من الوسيط قدرا عاليا من النزاهة والحيادية، ودرجة كبيرة من الحكمة والقدرة على اقتراح الحلول المبتكرة، إضافة طبعا إلى الحصول على الثقة التامة للأطراف المختلفة، لكن هذه الصفات هي بالضبط ما ميزت دولة قطر، وجعلت منها وسيطا دولياً رائداً في التعامل مع النزاعات المستعصية، وخبيرا مشهودا لها بالقدرة على فك العقد المستعصية، والمشاكل المعقدة بصبر وأناة.

ومن خلال خبرتي ومعرفتي بالشأن القطري الداخلي، أتوقع أن يكون مجلس الشورى القطري المنتخب مساندا حقيقيا للدبلوماسية القطرية الرائدة في العالم، وخاصة في مجال الوساطات الدولية الناجحة، فالمجلس المقبل سيكون مؤسسة دستورية منتخبة وشرعية، وسيكون قويا بما يكفي ليعضد عمل الحكومة في دعم مكانة دولة قطر في الخارج، وذلك من خلال ما يمكن تسميته بـ"الدبلوماسية البرلمانية"، التي ستكون واحدة من أبرز أدوات الحضور الفعال، والتأثير القوي لمجلس الشورى المقبل في المشهد السياسي العالمي.

إن المهام الكبيرة المكلف بها مجلس الشورى المنتخب ستجعله واجهة جديدة للتعبير عن الرأي الحر للمواطن القطري، وإسماع صوته لأصحاب القرار، ومشاركة موقفه في إدارة الشأن العام للدولة، ولكنه في الوقت الذي سيكون فيه مجلسا بمشاغل محلية متنوعة، فإنه سيكون أيضا منفتحا على القضايا العالمية، إنه مجلس بميزتين متكاملتين، واحدة لتأكيد الريادة القطرية في الإقليم باعتبارها دولة متقدمة وعصرية بمؤسسات دستورية مكتملة، وثانية لترسيخ الريادة القطرية في العالم باعتبارها دولة محورية وفاعلة ومؤثرة، وهذا معنى قولي إن هذا المجلس سيولد كبيرا ومكتملا، بل إنه سيكون مؤسسة دستورية قوية تعبر عن قوة الدولة ومواطنيها وقيمها ودستورها ومؤسساتها.

يتجه المسار الانتخابي الحالي في قطر إلى ترسيخ مبدأ الشورى في كل شيء يمس حياة القطريين

مجلس الشورى المنتخب مكلف بمهام ستجعله واجهة جديدة للتعبير عن الرأي الحر للمواطن القطري

هيتمي بن علي خليفة الهيتمي

مرشح انتخابات مجلس الشورى ٢٠٢١

ثقتكم أمانة.. وخدمة الوطن شرف

أهداف البرنامج الانتخابي

يسعى برنامجي الانتخابي إلى الاستجابة لمطالب كل الفئات الاجتماعية كالآتي:

الشباب:

- التمكين للكفاءات القطرية من الشباب لتولي المناصب القيادية.
- توفير مسارات تعليمية أفضل, وفرص وظيفية حقيقية ومتنوعة.
- التدريب على تولي المناصب القيادية واكتساب الخبرة والتجربة.

النساء:

- رعاية الطالبات المتفوقات وتشجيع كل النساء القطريات على الإبداع والتميز.
- التمكين للنساء لتولي المناصب القيادية العليا والمساواة في الفرص.
- الاهتمام بالمرأة العاملة لتكون أُمًّا نافعة وموظفة ناجحة ومواطنة مؤثرة.

المستثمرون:

- التشجيع على الاستثمار في مؤسسات التعليم ومشروعات الاكتفاء الغذائي.
- وضع قطر على خريطة الاقتصاد العالمي من خلال المشروعات المبتكرة.
- تنويع الصناعات الوطنية والتحول من الاكتفاء الذاتي للأسواق الخارجية.

الموظفون:

- مراعاة حقوق الموظفين القطريين, وحماية وظائفهم وامتيازاتهم.
- توفير الفرص الحقيقية للترقيات ودعم المسار المهني للموظفين المميزين.
- دعم التشريعات التي تراقب أداء المؤسسات الحكومية وكفاءة المسؤولين.

المتقاعدون:

- تطوير قانون التقاعد لحماية القدرة الشرائية للمتقاعدين من آثار التضخم.
- الاستفادة من خبرات المتقاعدين في مجالس إدارات الشركات الوطنية.
- تطوير مداخيل صندوق التقاعد واستثمار عائداته لزيادة مداخيل المتقاعدين.
- تطوير قانون التقاعد ليشمل العاملين في القطاع الخاص في دولة قطر.

المسؤولون:

- تحديث القوانين التي تشدد أدوات الرقابة المالية على الشركات الوطنية.
- اشتراط الخبرة المناسبة على كل مسؤول يقود مؤسسة اقتصادية حكومية.
- تحديد صلاحيات أعضاء مجالس الإدارات واختيارهم بناءً على الكفاءة.

2 فريج الهتمي

تتجه الأنظار اليوم إلى ألمانيا، حيث تجري انتخابات البوندستاغ على وقع مغادرة المستشارة الألمانية انجيلا ميركل للسلطة بعد 16 عاماً، فيما تبرز تبدلات في مزاج الناخب، قد تعدل مشهد السياسة الألمانية بشكل لافت خلال الأعوام المقبلة

الانتخابات الألمانية

غموض ما بعد أنجيلا ميركل

برلين ـ **شادي عاكوم**

تتجه الأنظار اليوم الأحد إلى ألمانيا، التي ستكون على موعد مع انتخابات برلمانية (انتخابات البوندستاغ) تفتح الباب أمام حقبة سياسية جديدة في البلاد، مع مغادرة المستشارة أنجيلا ميركل السلطة بعد 16 عاماً في الحكم، وفي ظل مشهد انتخابي غامض، وسط التقارب الكبير في نتائج استطلاعات الرأي، بين الحزب «الاشتراكي الديمقراطي» المتصدر بنسبة 25 في المائة من الأصوات، وخلفه حزب ميركل، «الاتحاد الديمقراطي المسيحي»، بنسبة 22 في المائة. ومع عدم إعطاء الاستطلاعات فائزاً واضحاً، لاسيما بعد خروج استطلاع جديد يؤكد استمرار التقارب بين الحزبين المتصدرين، تبرز أسئلة كثيرة عن أيّ أكثرية ستستلم الحكم، وسط توقعات بفترة مفاوضات طويلة لتشكيل الائتلاف الحاكم بعد انتخابات اليوم، ما يعني إمكانية أن تمارس حكومة ميركل تصريف الأعمال لمرحلة غير قصيرة.

وتلعب عوامل جديدة في حسم ملايين الألمان لتصويتهم، خصوصاً مع الاهتمام المتزايد بقضايا البيئة، بما زاد من تقدم حزب الخضر إلى نحو 15 في المائة وفق نوايا التصويت. كما يحضر ملف الهجرة كعامل أساسي يعزّز حظوظ حزب «البديل من أجل ألمانيا» اليميني المتطرف، الذي تمنحه الاستطلاعات نحو 11 في المائة من الأصوات. وإضافة إلى الاهتمام الداخلي، تتركز أنظار الدول الأوروبية على هذا الاستحقاق، في ظلّ الدور الحاسم لبرلين في شؤون الاتحاد الأوروبي، والعلاقة مع باقي دول العالم والولايات المتحدة.

صورة غامضة

وتشهد الانتخابات العامة الـ20 لاختيار نواب البوندستاغ (البرلمان)، منافسة بين 6211 مرشحاً، بينهم 2024 امرأة. ويحق لحوالي 60,4 مليون ألماني المشاركة في العملية الانتخابية، بما في ذلك الألمان الذين يعيشون في الخارج، بينهم 4,6 ملايين يحق لهم التصويت للمرة الأولى، وفقاً لتقديرات مكتب الإحصاء الفيدرالي. ويشارك في هذه الانتخابات 47 حزباً، وهو رقم قياسي منذ إعادة الوحدة الألمانية، لكن ما بات محسوماً أنه لن يتجاوز أكثر من 7 أحزاب نسبة الخمسة في المائة المحددة قانوناً لدخول البرلمان الاتحادي.

وتحمل هذه الانتخابات اهتماماً متزايداً مع مغادرة ميركل للسلطة، وهي التي كرّست على مدى 16 عاماً في الحكم، بحضورها وحكمتها ودماثة أخلاقها وبراغماتيتها، زخماً للحياة السياسية داخلياً وأوروبياً، كما على مستوى العالم من خلال الدبلوماسية البناءة، وبات لألمانيا صاحبة أكبر اقتصاد في أوروبا، دور فاعل في معالجة الصراعات والملفات الإقليمية والدولية العالقة.

وعلى الرغم من أن ميركل التي حملت لقب المرأة الحديدية، لا تزال تحتل الصدارة في الاستطلاعات، فإن «الاتحاد المسيحي»، الذي يضم حزبيها «الديمقراطي المسيحي» والشقيق الأصغر في بافاريا «الاجتماعي المسيحي»، في وضع حرج، مع تراجع أرقامه في استطلاعات الرأي خلال الأشهر الأخيرة. وأبرز آخر استطلاع لمعهد النسباخ، أن «الاتحاد المسيحي» تمكن من تقليص الفارق مع الاشتراكي لنقطة واحدة، ونال ما نسبته 25 في المائة من الأصوات، مقابل 26 في المائة للاشتراكي، فيما حل حزب الخضر ثالثاً بنسبة 16 في المائة، والليبرالي الحر 10,5 في المائة، فيما نال حزب البديل من أجل ألمانيا 10 في المائة، وسط تراجع حزب اليسار إلى ما نسبته 5 في المائة، وبات في وضع حرج قد يحرمه من الدخول الى البوندستاغ اذا ما تراجع عن هذه النسبة المطلوبة لدخول البرلمان. مع العلم، أن معهد فورسا لأبحاث الرأي، بيّن أول من أمس الجمعة، أن الفارق بين اتحاد ميركل والاشتراكي ما زال عند 3 في المائة (25 في المائة للاشتراكي، مقابل 22 في المائة للاتحاد المسيحي).

ويبدو أن خيار «الديمقراطي المسيحي» ترشيح زعيمه، رئيس حكومة ولاية شمال الراين فستفاليا، أرمين لاشيت، غير المحبوب لدى الرأي العام، لمنصب مستشار خلفاً لميركل، لم يكن على مستوى طموحات المواطنين، في حين يحظى مرشح «الاشتراكي»، نائب المستشارة ووزير المالية الاتحادي، أولاف شولز، بثقة أكبر لدى الألمان، وفق استطلاعات الرأي.

والأبرز في هذه الانتخابات التشريعية، القفزة الذي حققها حزب الخضر بالأرقام، إذ يحصد حالياً بين 15 و16 في المائة من الأصوات ويحل ثالثاً، بعدما كان قد نال 8,9 في المائة فقط في انتخابات عام 2017. ويأتي ذلك علماً أن أرقام «الخضر» كانت قد تخطت، وقبل أشهر قليلة، نسبة 20 في المائة، الأمر الذي دفع بالحزب البيئي لخوض غمار السباق إلى المستشارية، فعمد إلى ترشيح الزعيمة المشاركة لحزبه أنالينا باربوك (40 عاماً). لكن حضور الأخيرة تراجع بالفعل نتيجة ارتكابها الأخطاء والهفوات، مع افتقادها للخبرة.

أما الحزب اليميني الشعبوي «البديل من أجل ألمانيا»، الذي دخل البوندستاغ للمرة الأولى في انتخابات 2017، فمن المتوقع أن يعود مجدداً إلى البرلمان، وتعطيه الاستطلاعات إلى حدود 11 في المائة من الأصوات، أي بتراجع طفيف عن الانتخابات قبل 4 أعوام (12,6 في المائة). في المقابل، يسجل الحزب اليساري الحر، وفق معهد إنسا لأبحاث الرأي، نسبة تصل إلى 12 في المائة من الأصوات. ويعد من أكثر الأحزاب التي سيكون لها فرصة وموقف قد يحدد طبيعة التحالف الحكومي المستقبلي. أما حزب اليسار فينال حتى 6,5 في المائة من الأصوات، ومن المستبعد مبدئياً مشاركته في أي تحالف مستقبلي، نظراً لمعارضته قضايا تهم أوروبا، وفي مقدمتها حلف شمال الأطلسي.

تضخم أعداد النواب

وفق صحيفة «بيلد» واسعة الانتشار، من المتوقع أن يقارب عدد أعضاء البوندستاغ المقبل حوالي 926 نائباً، فيما عددهم في هذه الدورة التشريعية 709 نواب، وبهذا سيضطر عدد منهم ولضيق المساحة، للعمل مرحلياً وحتى العام المقبل، من مكاتب خارجية خشبية جاهزة. مع العلم، أن البوندستاغ سيعقد أولى جلساته خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول المقبل.

وبشكل عام، هناك نوعان من المرشحين في كل دائرة من الدوائر الانتخابية البالغ عددها 299 دائرة: المرشحون المباشرون وقائمة المرشحين، لذلك يمكن لكل ناخب وضع التصويت الأول لمرشح مباشر في دائرته الانتخابية، ومع التصويت الثاني لقائمة تضم عدة مرشحين، ويتم احتساب إجمالي عدد المقاعد في البرلمان على أساس نسبة التصويت الثانية للأحزاب. وتقسم الأصوات بين التصويتين الأول كفًا والثاني التفضيلي المتراكم، ويحصل ذلك عندما يفوز حزب في ولاية بتفويضات مباشرة أكثر مما يحق له بناء على الحصة الثانية من التصويت، وهذا ما يرفع عدد النواب في البوندستاغ. وفي ترجمة لهذه الوقائع، يبدو واضحاً أن حكومة ميركل ستمارس تصريف الأعمال لمرحلة غير قصيرة.

مخاوف من تدخلات

تزايدت التحذيرات الألمانية أخيراً لروسيا من الوقوف وراء الهجمات السيبرانية التي زادت وتيرتها قبيل الانتخابات، والتي يستشف منها وجود نوايا مبيتة لعرقلة عملية التصويت أو التأثير عليها، وربطت برلين عمل هذه الجماعات بالاستخبارات العسكرية الروسية. وهناك قلق لدى المسؤولين من أن يتم تسريب البيانات ونشر المعلومات من خلال عمليات قرصنة إلكترونية، وربما يتم استغلال ذلك لإثارة التفرقة وتشويه سمعة السياسيين الذين يشغلون مناصب حساسة والتشكيك بنزاهة الانتخابات أو توجيه عمليات التصويت. وبحسب «بيلد»، فإن المؤشرات الأولية تفيد بأنه قد يتم استخدام البيانات بعد الانتخابات، وربما حتى خلال مفاوضات التحالف الحكومي المقبل، من خلال الإشارة أو التصويت على الخصم السياسي بطريقة مهينة.

مغازلة المهاجرين

يحق لملايين الأشخاص من أصول مهاجرة من حاملي الجنسية الألمانية، والممثلين تمثيلاً ناقصاً في البرلمانات وقضاياهم مهمشة، بالتصويت في الانتخابات البرلمانية العامة، لكن لا يعرف مدى التعاطف السياسي لدى القليل منهم مع حزب بعينه. وإزاء ذلك، تحاول بعض الأحزاب حالياً كسب ودّهم. ومن المعلوم، أن هناك 7,4 ملايين ناخب من أصول مهاجرة يحق لهم التصويت في هذه الدورة (12 في المائة من جميع الناخبين).

وأبرز موقع «ماغازين» أنه يمكن للناخبين من أصول مهاجرة أن يؤثروا بشكل كبير على توزيع المقاعد في البوندستاغ، مشيراً إلى أن دراسة حديثة أجرتها «مواطنون من أجل أوروبا»، وهي منظمة مجتمع مدني مقرها برلين، تفيد بأن الألمان من أصول أجنبية يحق لهم التصويت في 167 دائرة انتخابية من أصل 299، أي حوالي 56 في المائة من الدوائر. وتوقعت المنظمة تأثيراً متزايداً إضافياً بسبب التطور الديمغرافي ومعدلات التجنيس. وحالياً، يتحدر حوالي ربع السكان الألمان من أصول مهاجرة وترتفع نسبتهم بين الأطفال والمراهقين، وفي مدن مثل فرانكفورت وميونخ ونورمبرغ تبلغ نسبة الشباب منهم 60 في المائة.

وعن عدم اكتراث الأجانب للانتخابات بشكل عام، أبرزت الدراسة أن نقص التمثيل ينعكس على عدم إعطاء الأولوية لمواضيع مجتمع الهجرة في الحملات الانتخابية. كما أبرزت عدم تمثيل السكان من أصول مهاجرة في البوندستاغ، فهناك فقط 8,2 في المائة من أعضاء البرلمان الاتحادي من أصول مهاجرة، بل إنه في البلديات تصل النسبة إلى ما بين 2 و3 في المائة فقط من أصول أجنبية. تجدر الإشارة إلى أن هناك 9 مرشحين بارزين من أصول عربية للانتخابات العامة، بينهم خمس نساء.

إلى ذلك، ووفق دراسة لمؤسسة كونراد إيدنهاور، فإن «الأنماط الثابتة» في عملية الانتخاب هدأت نسبياً، مع الحراك السياسي الذي تعيشه ألمانيا وتحسين العديد من الأحزاب الصغرى لحضورها، مشيرة إلى أن الناخبين من أكبر ثلاث مجموعات مهاجرة في ألمانيا، أي من أصول تركية (2,8 مليون ناخب) وبولندية (2,2 مليون) وروسية (1,4 مليون)، بدّلوا قناعاتهم، وبات العديد من الناخبين الروس يصوتون للحزب اليميني الشعبوي «البديل من أجل ألمانيا»، فيما أولئك الذين يتحدرون من أصول تركية باتوا باكتريتهم يوالون حزب ميركل، بعدما كانوا لسنوات كتلة ناخبة للحزب الاشتراكي الديمقراطي. أما حزب الخضر، فاستفاد من الناخبين البولنديين.

منافسة شديدة بين لاشيت وشولز (Getty)

> توقعات بمفاوضات طويلة لتشكيل الائتلاف الحاكم المقبل

> يمكن للناخبين من أصول مهاجرة التأثير في الانتخابات

المستشارة تغادر المشهد الأوروبي: إرث جدلي

ناصر السهلي

قد يقرأ الأطفال الألمان، عن أنجيلا ميركل، بعد 50 عاماً من اليوم، أنها «المستشارة التي حاولت»، كما أعربت مرّة عن رغبتها في أن تُذكر في كتب التاريخ. وقد ترفض ميركل، المستشارة السيدة الأولى في عهد ألمانيا، ومن ألمانيا الشرقية، الخوض في إرثها، تحديداً لأنه جدلي. فصاحبة الألقاب الكثيرة، من «صاحبة الهرم المقلوب» (في إشارة إلى حركة يديها عند كل مرة تقف فيها وكأنّ كفيّها تصنعان هرماً مقلوباً)، إلى «الأم ميركل» إلى «سيّدة ألمانيا الحديدية»، أدارت السياسة الداخلية والخارجية لبلادها، وفق المؤرخين لسيرتها، من منظور علمي، ربطاً بسيرتها الأكاديمية كفيزيائية، وعرفت بالقيادة كمديرة للأزمات الكبرى، وبراغماتية، تميل إلى الوسطية، وليس كقائدة صاحبة رؤية. وعلى الرغم من دورها الحاسم في إنقاذ منطقة اليورو، ووجهها «الإنساني» الذي جعل أوروبا أكثر انفتاحاً، إلا أن ميركل تغادر منصبها، تاركة اتحاداً أوروبياً ينوء تحت تحديات من مختلف المشارب، كشفتها أزمة كورونا والعلاقة مع الولايات المتحدة. وفيما عاصرت ميركل في سنواتها الأخيرة بالمنصب، خضّة النظام العالمي، وصولاً إلى عهد دونالد ترامب في الولايات المتحدة، والخروج الأميركي من أفغانستان، تمسكت المستشارة، بالحلف العابر للأطلسي، لكنها فتحت نافذة كبيرة للحوار مع روسيا والصين. وفيما تغادر المستشارة منصبها، بعد 16 عاماً في السلطة، لا يبدو حزب ميركل اليوم، الاتحاد الديمقراطي المسيحي، في عصره الذهبي، فيما تظهر استطلاعات الرأي أن نسبة كبيرة من الألمان يعتريها الخوف على مستقبل البلاد من بعدها.

ولدت أنجيلا دورثيا كاسنر، عام 1954، في مدينة هامبورغ في ألمانيا الغربية. والدها، هورست كاسنر كان قسّاً في الكنيسة اللوثرية، ووالدتها هيرليند غينتش، معلمة للغتين الإنكليزية واللاتينية، وانتقلا في عام 1957 إلى مدينة تمبلن، في ألمانيا الشرقية الشيوعية، حيث نشأت ميركل وكبرت خلال فترة الحرب الباردة. رفضت ميركل لاحقاً، بعد دخولها المعترك السياسي، كل ما قيل عن أنها كانت متحمسة خلال مراهقتها للحكم الشيوعي. درست ميركل الفيزياء في جامعة لايبزغ. بعد انهيار جدار برلين، في عام 1989، دخلت الحياة السياسية بانضمامها إلى حزب «الاتحاد الديمقراطي المسيحي» المحافظ، والذي كان يهيمن عليه الرجال. عام 1990، انتخبت نائبة في «البوندستاغ» (البرلمان الألماني)، لتكون في 1991 (كانت بعمر 36 عاماً)، على موعد مع أول منصب وزاري لها، وذلك في حكومة مستشار «الوحدة» ومثلها الأعلى، الراحل هلموت كول.

وجد هلموت كول، الذي كان يسعى إلى ترسيخ الوحدة الألمانية، في ميركل، ضالته، طامحاً لكسب الألمان الشرقيين إلى جانبه، حيث أصبحت تعرف بـ«فتاة هلموت كول». لكن سنوات العسل بينهما منيت بضربة قوية جرّاء «فضيحة تبرع تمويل» حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي، في انتخابات 1998. في تلك اللحظة، قفزت ميركل من سفينة المستشار، مطالبة حزبها بالتخلي عنه، ونشرت رسالة في صحيفة «فرانكفورتر أليغماينه زايتونغ» في ديسمبر/كانون الأول 1999، تطالب بذلك. ومنذ ذلك الوقت، بدأت ميركل تعرف بتحديها ذكور «قطيع الذئاب المهيمنة» في قيادة «الديمقراطي المسيحي». ومنذ تزعمها الحزب عام 2000، انتهجت تكتيكات عدة لتدعيم مكانتها في صفوفه، وشقّت رحلتها طريقها بتان ومثابرة، وخصوصاً بعد تحييدها بدهاء «قطيع الذكور»، لتخوض في 2005 انتصاراً حاسماً لحزبها، ولشخصها في منصب «مستشارة ألمانيا الاتحادية».

كانت الأزمة المالية العالمية، وأزمة الدين في منطقة اليورو، من أولى وأكبر التحديات التي تنتظر المستشارة، حيث كان دورها حاسماً في إنقاذ اليونان من الانهيار المالي الشامل. لكن الأزمة تركت بصمتها في إرث ميركل، حيث أصبحت وجه «أوروبا» الشمالية الغني، والشحيح (أو البخيل) على جيرانه الأوروبيين في الجنوب.

شكّلت أزمة تدفق اللاجئين، لا سيما من سورية عبر المتوسط، في عام 2015، التحدي الأكبر الثاني الذي واجه ميركل خلال منصبها. واعتمدت المستشارة الألمانية تجاه ذلك سياسة منفتحة، سمحت في الوقت ذاته لليمين المتطرف بالصعود على الساحة المحلية، وهي سياسة قسّمت أوروبا، وكلّفت ميركل وحزبها تراجع شعبيتهما في انتخابات 2017، وانتخابات ولايات لاحقة.

في السياسة الخارجية، ظلّت ميركل «عميدة الاتحاد الأوروبي» في الحفاظ على مصالحه. وتجلى ذلك خصوصاً، في تعبيرها الصريح مراراً عن معارضتها لسياسة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب. خلال تلك الفترة، اختارت ميركل التقارب مع فرنسا لإنقاذ القارة الأوروبية من مزاحمة الحليف الأميركي، ومحاولة فرضه إنهاء مشروع خط غاز «سيل الشمال 2» مع روسيا. وتؤشر سياسات عدة انتهجتها ميركل، بما فيها المناخية ومواجهة كورونا وإدارة الاحتجاجات الداخلية، والعلاقة مع روسيا، وتليين اللهجة مع إيران، إلى أن بصمتها في سياسة بلادها لن تُمحى سريعاً.

> ادارت ميركل بنجاح أزمة اليونان، ثم أزمة اللاجئين

وصلت ميركل إلى القيادة متحدية هيمنة الرجال في الحزب (فرانس برس)

تقرير

«الإدارة الذاتية» مضطرة لمراجعة سياساتها

غليان في الشارع السوري الكردي

تضع التظاهرات المعيشية في مناطق سيطرة «الإدارة الذاتية» في سورية، حزب «الاتحاد الديمقراطي» أمام تحدٍ صعب

أمين العاصي

اهتزّ الشارع السوري الكردي أخيراً على وقع تظاهرات غير مسبوقة دعت إليها قوى سياسية، احتجاجاً على الأوضاع المعيشية ورفع أسعار مواد وسلع رئيسية، منها الخبز والمحروقات، من قبل «الإدارة الذاتية»، التي يبدو أنها فوجئت باستجابة الشارع لهذه الدعوات التي تحمل في طياتها أبعاداً سياسية، مع تلاشي الآمال في نجاح الحوار الكردي - الكردي. واعتدى مناصرون لحزب «الاتحاد الديمقراطي»، وهو من أبرز أحزاب «الإدارة الذاتية» ذات الطابع الكردي في شمال شرقي سورية، أول من أمس الجمعة، على متظاهرين في مدينة القامشلي في محافظة الحسكة، وفي بلدات أخرى في المحافظة، خرجوا استجابة لدعوة من «المجلس الوطني الكردي» و«المنظمة الآثورية الديمقراطية» وأحزاب ومكونات أخرى، للتنديد بالسياسات المتبعة من قبل «الاتحاد الديمقراطي» في العديد من القضايا المرتبطة بالمشهد السوري الكردي. وقال مصدر محلي من مدينة القامشلي، لـ«العربي الجديد»، إن مناصرين لـ«الاتحاد الديمقراطي» خرجوا في تظاهرة أول من أمس، ورشقوا رافضي سياسة «الاتحاد» بالحجارة، واعتدوا على المتظاهرين والصحافيين بالعصي، ما أدى إلى سقوط العديد من الجرحى، مضيفاً أن قوات الأمن التابعة لـ«الإدارة الذاتية» (الأسايش) تدخّلت وأطلقت الرصاص فوق رؤوس المتظاهرين، وفرّقتهم.

من جهته، اعتبر طلال محمد، وهو رئيس حزب «السلام الديمقراطي الكردستاني» المنضوي في «الإدارة الذاتية»، أن «بعض الأطراف السياسية المحسوبة على النظام السوري وعلى الائتلاف السوري، أرادت الاصطياد في الماء العكر»، مشيراً في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى أن «التظاهر والاحتجاج حقّ مصان ضمن العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية، ولكن ما يجري هو استغلال مشاعر الشعب لغايات سياسية من قبل بعض الأطراف». ويعاني الشمال الشرقي من سورية، أو ما بات يُعرف اصطلاحاً بـ«شرقي الفرات»، أزمات معيشية تُوصف بـ«الخانقة»، عمّقها رفع أسعار مواد رئيسية، على الرغم من أن هذه المنطقة كانت لفترة قريبة تعد «سلّة غذاء» سورية، فضلاً عن غناها بالنفط والغاز، إذ تضم أكبر حقول وآبار البترول في البلاد. وتقع هذه الحقول تحت سيطرة «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) التي يهيمن عليها «الاتحاد الديمقراطي» عن طريق ذراعه العسكرية «الوحدات الكردية». ويُنظر إلى «الاتحاد» على أنه الفرع السوري لحزب «العمال الكردستاني» الذي يتولى مفاصل القرار في شمال شرقي سورية، وفق مصادر كردية مطلعة.

وتشير المعطيات إلى أن هناك أبعاداً سياسية لما جرى الجمعة في شمال شرقي سورية، إذ يأتي مع انسداد الأفق أمام الحوار بين الكيانين الكرديين الأكبر في البلاد، وهما «المجلس الوطني الكردي» الذي يضم العديد من الأحزاب، و«الاتحاد الديمقراطي» وأحزاب أقل حجماً تدور في فلكه. وينضوي «المجلس الوطني الكردي» الذي تشكل أواخر عام 2011 في إقليم كردستان العراق، ضمن الائتلاف الوطني السوري الذي يمثل المعارضة السورية. وخاض الطرفان بدفع أميركي جولات حوار عدة ترقى إلى مستوى المفاوضات من أجل ترتيب البيت السوري الكردي، إلا أنهما فشلا في التوصل إلى اتفاق. ونشط «الاتحاد الديمقراطي» في الآونة الأخيرة من أجل فتح قنوات حوار وتفاوض مع النظام السوري عن طريق الجانب الروسي لحسم مصير الشمال الشرقي من سورية، وهو ما دفع فعاليات سياسية كردية للتنديد بمحاولات هذا الحزب التفرد بالقرار. وقال عضو «الهيئة الرئاسية للمجلس الوطني الكردي» والمنسق العام في حركة «الإصلاح الكردي»، فيصل يوسف، لـ«العربي الجديد»، إن المجلس «ينطلق في بناء مواقفه وقراراته بوحي من مصالح الناس». وأضاف: «حزب الاتحاد الديمقراطي يتجاهل أنه لا يمكنه الهيمنة بالقوة. لا بد له من أخذ مصالح الناس بعين الاعتبار»، معتبراً أن «احتجاجات الجمعة ترجمة لمواقف الشارع». ورأى شلال كدو، سكرتير حزب «اليسار الديمقراطي الكردي»، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «الإدارة الذاتية» الحالية «لا تستطيع تأمين الخبز للناس، ومن ثم سيشهد الشارع في شرقي نهر الفرات احتجاجات مهماً بلغ رد فعل الإدارة ومسلحيها عليهم». وأضاف: «ما جرى في القامشلي يؤكد أن الإدارة بعيدة عن الديمقراطية، ولا تقبل المختلف معها». ورأى أن «التصدي الوحشي من قبل مسلحي الإدارة للتظاهرات سيكون له تأثير سلبي على الحوار الكردي الكردي»، معرباً عن اعتقاده بأن الإدارة الأميركية «غير جادة في إتمام هذا الحوار».

> يعاني الشمال الشرقي من سورية أزمات معيشية خانقة

> تأتي التظاهرات مع انسداد آفاق الحوار الكردي - الكردي

من جهته، رأى المحلل السياسي السوري الكردي فريد سعدون، في حديث مع «العربي الجديد»، «أننا بتنا على أعتاب مرحلة جديدة من الصراع بين الأطراف الكردية، فإذا لم تبدأ الإدارة بالإصلاحات وتغيير تفردها بالسلطة، فإنها ستغرق في الفساد وستفقد شعبيتها». وتابع: «تلوح في الأفق إرهاصات تغيرات دولية»، معتبراً أن «كل ذلك سيؤثر على وضع منطقة شرق الفرات، ما يعني بداية مرحلة جديدة ستفتح المجال أمام تحرك أطراف داخلية لتعزّز دورها أو مكانها في المنطقة».

لا تبدو «الإدارة الذاتية» مكترثة لهموم الناس (دليك سليمان/فرانس برس)

ملامح صفقة الأسرى بين «حماس» وإسرائيل

> تشدد «حماس» في شروطها من أجل إتمام عملية تبادل أسرى مع الاحتلال، وعلى رأسها الشروع بإطلاق سراح أسرى صفقة «وفاء الأحرار» المعاد اعتقالهم

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قالت مصادر مصرية خاصة، مطلعة على عملية الوساطة التي يقودها جهاز المخابرات العامة بين فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، وحكومة الاحتلال الإسرائيلي، إن القاهرة أطلعت الجانب الإسرائيلي على الرد النهائي من جانب حركة حماس بشأن صفقة تبادل الأسرى بين الطرفين، وإن العاصمة المصرية، تنتظر الرد النهائي لتحديد موعد خاص بالجولة المقبلة من المفاوضات غير المباشرة بين الطرفين.

وأوضحت المصادر، التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، أنه «يمكن القول إن حماس نجحت في إسقاط الشرط الإسرائيلي الذي حدده المسؤولون في تل أبيب سابقاً، بشأن عدم شمول أي اتفاق من تصفهم بالملطخة أيديهم بدماء الإسرائيليين». وأضافت أن «الجانب الإسرائيلي أبدى تجاوباً مع إمكانية إطلاق سراح أصحاب المحكوميات الكبيرة، في مقابل صعوبة إتمام الصفقة وفقاً للأعداد المحددة من جانب حركة حماس».

وبحسب المصادر، فإن مسؤولاً إسرائيلياً كبيراً أشار إلى «صعوبة تنفيذ الصفقة بالأعداد التي حددتها حركة حماس، والتي تتجاوز الألف أسير، مقابل الأسرى الأربعة لديها»، لافتة إلى أن «الإسرائيليين يرون أنه سيكون من الصعب إطلاق هذا العدد في ظل مطالبة حماس بإطلاق سراح أسرى متورطين في عمليات قتل إسرائيليين، وهو ما قد يقلب الشارع الإسرائيلي ضد الحكومة الحالية بتشكيلتها الهشة».

وأضافت المصادر: «في المقابل ترى حماس أن الأعداد التي تقدمت بها لا تمثل نسبة كبيرة، خصوصاً أن جزءاً ليس بالهين منها، أسرى محررون في صفقة إطلاق سراح الجندي جلعاد شاليط، أعادت إسرائيل اعتقالهم مرة أخرى عقب إتمام الصفقة المعروفة باسم وفاء الأحرار». وبحسب المصادر فإن «حماس تتشدد في إتمام الصفقة بشروطها الحالية، وعلى رأسها الشروع في إطلاق سراح أسرى صفقة وفاء الأحرار، حتى لا تتجرأ إسرائيل على معاودة هذا النهج بعد إتمام الصفقة المزمعة حالياً».

وذكرت المصادر أن الأسبوع الماضي شهد زيارة خاطفة، استمرت لنحو ساعتين، لمنسق صفقة الأسرى والمفقودين في حكومة الاحتلال يارون بلوم، إلى القاهرة، تم خلالها إطلاعه على التصور النهائي الذي سلمته «حماس» للوسيط المصري. وقالت المصادر إن التصور الجديد تضمّن أسماء الأسرى الستة الذين أعادت إسرائيل اعتقالهم عقب تحررهم من سجن جلبوع، مرجحة أن تكون أسماء الأسرى الستة محل جدل على طاولة المفاوضات في حال الموافقة الإسرائيلية، بشكل مبدئي، على الجلوس وفقاً للتصور الجديد، خصوصاً اسم زكريا الزبيدي، الذي تتهمه إسرائيل بالتورط في عمليات مسلحة قتل فيها إسرائيليون.

ووفقاً للمصادر ذاتها، فإن الصفقة تتضمن مراحل عدة، وليس مرحلتين فقط، إذ تضمن المرحلة الأولى، إطلاق سراح كبار السن والنساء والأطفال وأصحاب الحالات المرضية، على أن تتضمن الثانية الغالبية العظمى من المطلوب إطلاق سراحهم، فيما تتضمن المرحلة الأخيرة أسماء من يمكن وصفهم بمشاهير الرموز الوطنية الفلسطينية، وفي مقدمتهم مروان البرغوثي، وأحمد سعدات، و«أسرى جلبوع».

في السياق ذاته، قالت المصادر إن فكرة إتمام الصفقة على مراحل مرحب بها بشكل كبير من الجانب المصري لأسباب عدة، أهمها أنها تضمن أطول فترة ممكنة من التهدئة من جانب الطرفين إلى حين الانتهاء من إتمام الصفقة التي ترعاها القاهرة.

وكان موسى أبو مرزوق، عضو المكتب السياسي لحركة حماس ونائب رئيس مكتب الخارج بها، قال، في وقت سابق لـ«العربي الجديد» إن الاحتلال قرر التعامل مع ملف الأسرى بعد تاجيلات عدة، وتمثل ذلك بعدة مسائل، أولاها المتعلقة بفصل قضية الأسرى عن قضية إعادة إعمار قطاع غزة، بعد أن كان يضع شرط الأسرى الإسرائيليين مقابل كل القضايا السياسية والاجتماعية، والثانية المتعلقة بزيارة وفد أمني صهيوني للقاهرة في فترة الأعياد اليهودية وفتح ملف التبادل مع الجانب المصري، والثالثة زيارة رئيس وزراء الاحتلال نفتالي بينت إلى شرم الشيخ وطبيعة الوفد المرافق له، حيث كان برفقته مسؤول «ملف الأسرى». وأضاف: «كنّا متأكدين من تراجع الاحتلال عن ربط ملف إعادة الإعمار بموضوع صفقة التبادل، لأنه اشتراط غير منطقي. ففي كل حروب العالم تكون هناك صفقات تبادل أسرى في نهاية أي حرب»، مشيراً إلى أن سياسة «حماس» ثابتة بهذا الخصوص: «أسرى مقابل أسرى». واستدرك أبو مرزوق: «هناك مطلب دولي بإعادة إعمار غزة، ومطلب أميركي بالهدوء في المنطقة، ولن يستطيع العدو أن يتغافل عن هذا المطلب الدولي والأميركي».

> أبدت إسرائيل تجاوباً لإطلاق سراح أصحاب محكوميات كبيرة

وكان نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس صالح العاروري قال، في لقاء مع فضائية «الأقصى» التابعة للحركة الجمعة الماضي، إن إسرائيل تطلب من تركيا وألمانيا وقطر ومصر، أن تتدخل في صفقة تبادل أسرى معها، مضيفاً «نحن لن نعطي الاحتلال أي شيء من دون مقابل».

شرق غرب

«طالبان» تعرض جثث خاطفين في هرات

علّقت حركة «طالبان»، أمس السبت، جثث 4 خاطفين برافعات، بعيد قتلهم خلال تبادل لإطلاق النار في مدينة هرات، غربي أفغانستان. وقال نائب محافظ هرات مولوي شير أحمد مهاجر إن جثث الخاطفين عُرضت في أماكن عامة لإعطاء «درس» مفاده بأنه لن يتم التسامح مع عمليات الخطف، مضيفاً «نحن الإمارة الإسلامية، لا ينبغي لأحد أن يؤذي أمتنا، لا ينبغي لأحد أن يَخطف».
(فرانس برس)

ميانمار: الرهبان يتظاهرون ضد الانقلاب

خرج عشرات الرهبان البوذيين المؤيدين للديمقراطية، أمس السبت، إلى شوارع مدينة ماندالاي، ثاني أكبر مدن ميانمار، للاحتجاج على الانقلاب العسكري في ذكرى «ثورة الزعفران» الـ14، وهي احتجاجات قادها الرهبان في عام 2007 ضد الحكم العسكري. وسار الرهبان مرتدين عباءات برتقالية أو

حمراء في ماندالاي، التي تعد العاصمة الدينية للبلاد، حاملين أعلاماً ولافتات، ومرددين دعوات للإفراج عن السجناء السياسيين، بمن فيهم أعضاء حزب الزعيمة المدنية أونغ سان سو تشي.
(فرانس برس)

قتيل و7 جرحى بانفجار لغم في جلال اباد

قتل شخص على الأقل وأصيب 7 آخرون، أمس السبت، إثر انفجار وقع في مدينة جلال آباد، عاصمة ولاية ننغرهار الأفغانية. ونجم الانفجار عن لغم مزروع على جانب طريق. وقال مسؤولون في قطاع الصحة في الولاية إن شخصا قتل وأصيب 7 آخرون، فيما أكد مصابون أن الانفجار وقع لدى عبور آلية لعناصر من حركة «طالبان» الشارع. وأكد شهود عيان أن مدنيين وعناصر من «طالبان» من بين الجرحى.
(الأناضول)

قتلى وجرحى بانفجار في مقديشو

قتل 8 أشخاص وأصيب 7 آخرون، أمس السبت، بهجوم بسيارة مفخخة في العاصمة الصومالية مقديشو، استهدف نقطة تفتيش قريبة من القصر الرئاسي وتبنّته حركة الشباب. وقال قائد شرطة المنطقة مكاوي أحمد مودي إن معظم القتلى من المدنيين، فيما أوضح المتحدث باسم الشرطة عبد الفتاح آدم أن «من بين الضحايا سيدة وطفلها بين الثالثة والرابعة من عمرهما، توفوا جميعاً في الهجوم». وأكد مصدر رسمي أن من بين القتلى أيضا مستشارة رئيس الوزراء محمد حسين روبلي لشؤون النساء وحقوق الإنسان حبق أبو بكر حسن.
(فرانس برس)

تأجيل المحادثات الفنزويلية في مكسيكو

تأجلت جولة المحادثات التي كانت مقررة في المكسيك الجمعة، بين حكومة الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو والمعارضة الفنزويلية، بعدما تغيّب عنها ممثلون لمادورو من دون توضيح الأسباب. وأفاد الوفد الممثل لزعيم المعارضة خوان غوايدو (الصورة) بأنه ما زال يأمل بالحوار، مشدداً على «التزامه بتحقيق تقدّم في عملية التفاوض التي ترعاها النرويج».
(فرانس برس)

تزداد الأنشطة العسكرية بين الولايات المتحدة والصين سخونة تحت الماء، فيما تحاول أميركا الحفاظ على تفوّقها العسكري، خصوصاً في مجال الغواصات النووية، مع تحوّل منطقة المحيطين الهادئ والهندي إلى نقطة قابلة للاشتعال بين الجانبين

صراع الغواصات يشعل منطقة الهادئ - الهندي

حرب تحت الماء بين بكين وواشنطن

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

كشف إعلان الولايات المتحدة أخيراً عن شراكة أمنية استراتيجية، تضّم إلى جانبها بريطانيا وأستراليا، عن صراع خفيّ تحت الماء بين بكين وواشنطن. ففي ظلّ تكثيف وجودها الأمني في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، تسعى البحرية الأميركية إلى الحفاظ على تفوّقها تحت الماء على منافسيها، خصوصاً الصين. وهذا ما قد يفسّر أسباب اعتزامها مشاركة تكنولوجيا الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية مع أستراليا، بعدما لم تشاركها سوى مع البريطانيين، كجزء من شراكة دفاعية ثلاثية هي الأولى من نوعها منذ عقود. يشار إلى أن الصين والولايات المتحدة كثفتا من أنشطتهما العسكرية في بحر الصين الجنوبي خلال السنوات القليلة الماضية. ويُعتقد أن المنطقة، وهي نقطة اشتعال محتملة بينهما، تضم احتياطيات ضخمة من الموارد الطبيعية، وهي طريق شحن رئيسي. كما أنها موطن لمناطق الصيد التي توفر سبل العيش للملايين من سكان الدول المشاطئة.

وكان التقرير السنوي لوزارة الدفاع الأميركية قد سلّط الضوء على التهديد الذي تشكله البحرية الصينية، صاحبة أكبر أسطول بحري في العالم، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة بحاجة إلى بناء أسطول أكبر وأكثر فتكاً، مع مزيد من الغواصات. وعلى الرغم من أن الصين لديها أسطول بحري أكبر من الولايات المتحدة، يعتقد مراقبون أن الأخيرة تحتفظ بميزة تحت سطح البحر، بغواصات أكثر قوة وكفاءة.

وتمتلك الصين ما بين 66 و70 غواصة، من ضمنها أربع غواصات لإطلاق الصواريخ البالستية، وست غواصات هجومية تعمل بنظام الدفع النووي، و46 غواصة هجومية تعمل بالديزل. بينما تمتلك الولايات المتحدة 52 غواصة تعمل بالطاقة النووية. وكانت بكين قد أنفقت 200 مليار دولار خلال الأعوام الأخيرة الماضية، لتحديث أسطولها البحري، غير أن خبراء يرون أنه على الرغم من تعزيزها قدراتها الحربية تحت سطح البحر، فإن الصين لا تزال تفتقر إلى التكنولوجيا التي تؤهلها خوض حرب ضد الغواصات في المياه العميقة.

عن خفايا الصراع تحت الماء بين بكين وواشنطن، خصوصاً في منطقة المحيطين الهادئ والهندي باعتبارها نقطة اشتعال محتملة بين القوتين النوويتين، يرى الباحث في معهد داليان للدراسات والبحوث العسكرية، جيانغ تيه ينغ، أن الأنشطة العسكرية بين البلدين تزداد سخونة تحت الماء، ما ينذر بأن اندلاع أي حرب في المنطقة سيكون مجالها البحر، وستعتمد بشكل رئيسي على الغواصات التي تعمل بالدفع النووي. ويوضح الباحث، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن البحرية الأميركية راقبت عن كثب خلال السنوات الماضية، نشاط الغواصات الصينية في بحر الصين الجنوبي، وأن سفن المراقبة تواجدت في منطقة المحيطين بمعدل 320 يوماً في العام الواحد، وهدفت إلى جمع المعلومات وتحليل نطاق أنشطة الغواصات الصينية ومدى فعاليتها في المناطق العميقة. ويلفت جيانغ تيه ينغ إلى أن الصين بدورها تعقبت الأنشطة الاستخبارية الأميركية في المنطقة، ودخلت في صدام مباشر مع سفن حربية تواجدت بالقرب من جزر باراسيل، مشيراً إلى أن البحرية الصينية فاجأت نظيرتها الأميركية، حين تمكنت غواصاتها من الظهور فجأة على بعد مئات الأمتار من الغواصات الأميركية من دون أن يتم اكتشافها، معتبراً أن ذلك يظهر قصوراً في التكنولوجيا العسكرية الأميركية المضادة للغواصات.

> نجحت بكين في تضييق فجوة الردع البحري مع واشنطن

وفي هذا الإطار، يلفت الباحث الصيني، إلى أن خطوة الولايات المتحدة بإقامة شراكة أمنية مع أستراليا وبريطانيا، جاءت بعد سلسلة من التقارير الاستخبارية التي أكدت قوة وفعالية الغواصات الصينية، ونجاح بكين في تضييق الفجوة مع واشنطن بعد إنفاق مليارات الدولارات لتحديث قوات الردع البحرية خلال السنوات الأخيرة.

من جهته، يقلل الباحث الزائر في مركز تايوان للدراسات الأمنية، تسان يان، من قدرات الغواصات الصينية مقارنة بنظيرتها الأميركية، مشيراً في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن لدى الصين عدداً محدوداً من الغواصات التي تعمل الطاقة النووية (6-7 غواصات)، بينما لدى الولايات المتحدة أكثر من 50 غواصة تعمل بالدفع النووي. ويوضح تسان يان، أن العدد الأكبر من غواصات البحرية الصينية يعمل بمحركات ديزل، ما يستدعي الطفو المتكرر على سطح الماء لتنظيف العادم والتزود بالطاقة، وهذا يجعلها عرضة للهجوم في حالة الحرب، خصوصاً في المياه العميقة، فضلاً عن أنها بطيئة في الحركة وتصدر ضجيجاً مقارنة بالغواصات النووية. كما يتحدث الباحث عن فارق الخبرة بين البحرية الأميركية ونظيرتها الصينية، لافتاً إلى أن الأولى اكتسبت خبرة كبيرة في حرب الغواصات أثناء الحرب العالمية الثانية في معركة الأطلسي، بينما حتى وقت قريب، لم تكن الصين تعرف عن البحر شيئاً سوى أنه نهاية اليابسة، وكان يعتبر الخاصرة الرخوة للإمبراطورية الصينية قبل تأسيس الجمهورية، إذ تعرضت البلاد آنذاك للعديد من الغزوات كانت معظمها من الثغور البحرية. لكنه يذكّر بأن الصين أولت مزيداً من الاهتمام خلال السنوات الأخيرة، بتطوير وتحديث ترسانتها العسكرية البحرية، إلا أنها لا تزال في نهاية المطاف تواجه تحديات كبيرة في سدّ الفجوة مع الولايات المتحدة تحت سطح البحر.

وعن التطورات الأخيرة في موضوع الشراكة الأمنية الثلاثية، يعتبر تسان يان، أن هذه الخطوة تأتي في إطار ضبط التوازن في منطقة المحيطين، بعدما كثّفت الصين من تدريباتها وأنشطتها العسكرية في المنطقة، وما يشكل ذلك من تهديد مباشر لجيرانها. ويضيف أن الولايات المتحدة تسعى إلى خلق جبهة موحدة تضم جميع الحلفاء في آسيا، وفي مقدمتهم اليابان والهند، لمواجهة الهيمنة الصينية، وأن موقع أستراليا الجغرافي قد يمكّن غواصاتها من أن تلعب دوراً حيوياً إلى جانب الهند في حفظ الأمن بمنطقة المحيط الهندي. ولا يستبعد تسان يان، أن يقود ذلك إلى حرب وشيكة، خصوصاً أن روسيا لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء الإجراءات الأميركية التي تتعارض مع مصالحها الحيوية، وهي بدورها تسعى إلى تعزيز قوتها المضادة للغواصات، لاسيما أن الوضع الأمني الدولي الراهن غير مستقر، وقد أجرت قواتها البحرية أخيراً تدريبات مشتركة مع نظيرتها الصينية، مذكّراً بالتعاون والتنسيق الدائم بين البلدين.

تملك الصين أكبر أسطول بحري في العالم (Getty)

تعهدات «كواد»

تعهد زعماء الولايات المتحدة واليابان والهند وأستراليا، الجمعة، بجعل منطقة المحيطين الهندي والهادئ، حرّة ومفتوحة، وذلك في أول قمّة مباشرة لكتلة «كواد»، واستضافتها واشنطن. وقال الرئيس الأميركي جو بايدن، ورئيس وزراء أستراليا سكوت موريسون ونظيراه الياباني يوشيهيدي سوغا والهندي ناريندرا مودي: «ندعم حكم القانون وحرية الملاحة والطيران وحل النزاعات سلمياً» بالإضافة إلى دعم «قيم الديمقراطية ووحدة أراضي الدول».

■ على النقيض من السياسيين الفرنسيين الذين يعلقون فشلهم على الإسلام والهجرة، المناظرة التلفزية التي جمعت المرشحين لخلافة المستشارة الألمانية #أنجيلا_ميركل لم تشهد نطق كلمات مثل إسلام، مسلمون أو حتى إسلام سياسي ولو مرة واحدة من قبل كل المرشحين طيلة المناظرة

■ ميركل سوف تترك منصبها، ماكرون يواجه أزمة تراجع هيبة وقوة فرنسا، من سوف يقود الاتحاد الأوروبي في مواجهة المنعطفات الدولية الخطرة؟

■ #أنجيلا_ميركل أوضح مثال معاصر للفارق بين ما يصنعه الحكم الديكتاتوري من خراب (حيث نشأت في ألمانيا الشرقية) وما يمكن أن يقدمه الحكم الديمقراطي بعد الاتحاد سنة 1990. لو استمر وجود ألمانيا الشرقية كدولة كان ميركل زمانها مش أكثر من مدرس لكيمياء الكم وبتاخد إعانة اجتماعية من الدولة

■ فعلاً إسرائيل أشد إجراماً وتخريباً وقد اغتصبت الأرض وقتلت وهجرت. لكن الأمة العربية والإسلامية كلها للأسف جراح. من سورية إلى العراق الى اليمن إلى مصر إلى ليبيا

■ الارتفاع السريع في شعبية الدبيبة أزعج مجلس النواب لذلك قرروا التخلص منه، ولكن مظاهرات الأمس في كبريات مدن البلاد قلبت الطاولة عليهم وأوصلت لهم رسالة مفادها أن الشعوب لا تموت والثورة ما زالت حية في قلوب الأحرار والحرائر. الرهان الآن على الانتخابات، ليس في ليبيا فقط، بل العالم كله

■ على الدبيبة تعيين وزير للدفاع والقيام ببعض التعديلات الوزارية طالما الشارع وراك، طور الطاقم الحكومي وزيد السرعات في العمل بكل الاتجاهات

■ فلسطين قضية إنسانية وأخلاقية وإسلامية وعربية وستبقى ملهمة للشرفاء والأحرار وللمقاومين والصامدين مهما طال أمد الاحتلال والتآمر، وشعبها المقاوم لن يركع ولن يستسلم ولن يبيع وطنه مهما كانت الصفقات، سيظل يطالب بحقه حتى النصر

■ السلام والاحتلال خطان متوازيان لا يتقاطعان أبداً فلا سلام بوجود احتلال ولا احتلال بوجود السلام فتباً لسلام مع احتلال ولمن صنع السلام معهم #فلسطين حرة بدون سلامكم

تقرير

سجالات روسية تركية حول القرم

تسعى أنقرة، قبل قمة الرئيسين الروسي والتركي، لتعزيز موقفها بمواجهة موسكو، عبر تأكيدها رفضها ضم روسيا للقرم، وذلك رداً على التصعيد العسكري في إدلب

موسكو ـ **رامي القليوبي**

مع بقاء أيام على توجّه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى منتجع سوتشي المطلّ على البحر الأسود لعقد محادثات مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين، الأربعاء المقبل، وجهت أنقرة مجموعة من الإشارات من شأنها رفع الرهانات في الملفات الشائكة في العلاقات مع موسكو، وفي مقدمتها الوضع في محافظة إدلب السورية. وقبيل توجه أردوغان إلى روسيا، كان لافتاً رفض وزارة الخارجية التركية الاعتراف بنتائج انتخابات مجلس الدوما (النواب) الروسي في شبه جزيرة القرم، التي ضمتها موسكو في عام 2014، ثم إعلان الرئيس التركي، في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، رفضه الاعتراف بضم القرم، وهو ما شكره عليه الرئيس الأوكراني، فلاديمير زيلينسكي، الذي أكد الطابع الاستراتيجي للعلاقات بين كييف وأنقرة.

وأثارت التصريحات التركية استياء الكرملين، الذي أعرب على لسان الناطق الرسمي باسمه دميتري بيسكوف، أمس السبت، عن أسفه لصدورها أثناء الاستعدادات لزيارة أردوغان، داعياً إلى التركيز على قضايا الدفع بالعلاقات الثنائية ومواجهة التحديات الإقليمية، ومؤكداً مواصلة العمل مع الجانب التركي رغم تعارض المواقف من قضية القرم.

ولم يقتصر التصعيد الروسي التركي على التصريحات الرسمية، بل طاول أيضاً التعاون التجاري، في ظل اكتشاف الهيئة الفيدرالية الروسية للرقابة الزراعية «روس كوم نادزور» فيروسات في الفواكه والخضروات، وتحديداً الطماطم، المستوردة من تركيا، بعد أيام على كلمة أردوغان في نيويورك. وفي هذا الإطار، اعتبر الخبير في المجلس الروسي للشؤون الدولية (منظمة غير ربحية معنية بدعم اتخاذ القرار في مهام السياسة الخارجية) كيريل سيميونوف أن التصريحات التركية حول القرم لم تصدر صدفة، وإنما جاءت رداً على التصعيد العسكري، الذي تقوده روسيا وقوات النظام السوري، في إدلب. وقال سيميونوف، لـ«العربي الجديد»: «جاءت التصريحات حول القرم بمثابة رد فعل على التصعيد في إدلب. يشكل قصف إدلب مسألة حساسة للغاية بالنسبة إلى تركيا، فهذه المنطقة تحتضن مجموعة مهمة من القوات التركية مهمتها وقف تقدّم قوات الجيش السوري لمنع تدفق موجة جديدة من اللاجئين السوريين إلى تركيا، ويتم استخدام هذه المقولة لتبرير الوجود التركي في إدلب أمام الجمهور الداخلي». وأضاف: «يمكن للعسكريين الأتراك منع الطيران السوري عن طريق إسقاط الطائرات، لكن لا يمكنهم فعل ذلك مع طائرات القوات الجوية الروسية لأسباب واضحة، وهذا أمر مزعج لتركيا، فالتقدم الجوي قد يدفع بالسكان إلى الفرار، فيصبح وجود القوات التركية في إدلب عديم الجدوى».

وحول الخلافات الروسية التركية بشأن مصير إدلب، أوضح سيميونوف أن «موسكو تعترض على منع القوات التركية المنتشرة في إدلب (رئيس النظام بشار) الأسد من إعادة بسط سيطرته على هذه المنطقة، ولكن السبب الرسمي للخلاف هو التساهل التركي مع وجود هيئة تحرير الشام وتحكمها في إدلب. في المقابل، تعترض أنقرة على وجود وحدات حماية الشعب الكردية في تل رفعت ومنبج وعلى امتداد 32 كيلومتراً على خط الحدود».

من جهتها، اعتبرت صحيفة «نيوزرو» الإلكترونية الروسية أن تركيا تسعى لتعزيز مواقفها التفاوضية عشية لقاء بوتين وأردوغان، بإرسالها تعزيزات إلى محافظة إدلب الخاضعة لنفوذها، والتأكيد على حزمها في قضية القرم. وفي مقال بعنوان «التغلب على الكرملين: تصعيد أردوغان عشية اللقاء مع بوتين»، لفتت الصحيفة إلى أن الزيارة غير المعلنة الأخيرة لحليف روسيا، بشار الأسد، إلى موسكو ولّدت انطباعاً لدى المحللين السياسيين بأن «دمشق تسعى للحصول على الدعم لتنظيم عملية جديدة». وقال الباحث بمركز «تي أر تي وورلد» التركي للدراسات، توران جعفرلي، لـ«نيوزرو»: «على الأرجح، يريد أردوغان مقابلة بوتين وبين يديه أوراق ما. القضية الأولى الأكثر تعقيداً هي المأزق في سورية. نشهد أن وصول التعزيزات (إلى إدلب) حدث بعد لقاء الأسد، وبوتين الذي قال الأسد خلاله إنه يريد انسحاب القوات الأجنبية من سورية. أعتقد أن التعزيز التركي يأتي رداً على تصريح الأسد».